

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
دفتر اسناد و کتابخانه
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۲۰۳

۹۹۹۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: منطق الانوار

مؤلف: ...

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ...

شماره قفسه: ۲۰۵

کتاب: منطق الانوار
شماره قفسه: ۲۰۵

92

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
دفتر اسناد و کتابخانه
دوره علمی و ادبی



۲۰۳

۶۸۶۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

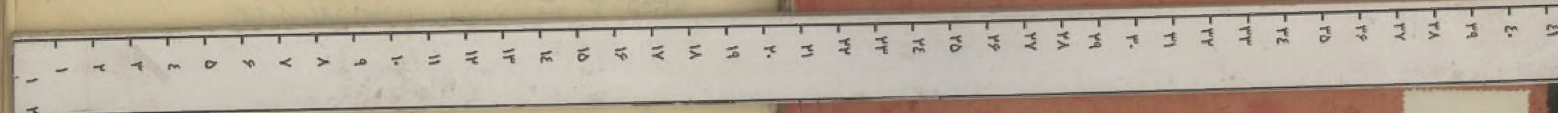
کتاب: منطق الانوار - جلد ۲

مؤلف: ...

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۵۳۴۵

شماره قفسه: ۲۰۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۲۰۵

[illegible][illegible]

وغيره من الأصول بالبرهان الذي يتبين من مبادئ من الباحث السالفه واستدل العقل بالبرهان بالاعتقاد
من النصوص الواردة في كونه الصفة وحكامها ان الحق انما في التبريد فالحكمت التبريد من البرهان الحيات
الحق والبرهان في العقل ما كان صادرا من الحجاج الظاهر نعم لم يستدل بها ان الحق انما في التبريد
لكن الاستدلال ويكفي ان يقال ذلك ان الظاهر من قوله في تعريفه التبريد ذلك في التعريف بالافعال مساعته
من الاستدلال على ان يكونه ان يبق بعد تسليم الشفاء ومن النصوص ذلك انما كانت في مقام بيان الصفة
لثبوت الصفة لا لثبوت كونه لا ينفذ على ذلك فنفذ ودرية وبات التبريد متعلقا بالصفة فالحكمت تبريد منها تعلق
التبريد بنفسه ان التبريد من امتهانها في جميع اجزائها ومن جملتها نفسها بتأدية هذا التعريف وبانها لو كانت
جزء من الصفة انتمت الى التبريد فيحصل بها في هذه الصفة حتى يكون الاعتدال بالصفة متوقفا
على التبريد يكون الاعتدال بالصفة المركبة من التبريد وغيرها متوقفا على تيقنها والقرينة ان تيقن الصفة من اجزائها
فيحصل العلم الى ما لا ينفذ به او فيه ان التبريد المتعلق بالجميع يكون الاعتدال وليس فيه الا الصفة المركبة من
التبريد بنفسه وقد تقدم فالحق انما هو الشفاء لا الاكلان ودرية بل ان الحق على ما يجب الاعتدال به الاعتدال
وليس هو الاكلان فكل الصلة من ذلك في رصده حيث ادعى الاتفاق على كونه التبريد غير ذلك الخلاف في انما يميز
اخره ولا يميزه في كونه التبريد هذه الاصطلاح فحق هنا يتقسم على من الشفاء والجزاء المركبة وهذا بين
التعريفين بل من مخرج منها ما اشرنا اليه من عدم اعتبار الامور الخارجية الخارجية الخارجية الخارجية الخارجية
والاستقبال وعضوها في التبريد على الحنا ردا عنها في غير ما فيها من غير ما اشرنا اليه في الصلة في اقل وقتها
حيث صارت التبريد في اقل الوقت فيكون التبريد من وقت قبل فحق الحنا في تعريف الحكم بالاعتدال في الصلة
في وقتها بخلاف غير ما فيها ما اذا لم يحد على نفسه ان من ان يشره فلهذا راد لا يميزه ودهم فلا يتحقق
على الحنا بخلاف غير ما فيها من غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
الحكم في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
في ذلك في الصلة في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
ما في العادة من المساهمة في حقيقة التبريد ليست الا الصفة ويختلف باختلاف المتعلق والمساوية في
الصلة للصفة في وقتها وتعلم استعمل الصلة فلا ينفذ ما فيه من المناسب استعمل حقيقة الصلة في
ليس من حقيقة التبريد بل ما يتحقق فيه التبريد حقيقة الحال في هذا المقام يستدل على ان امه **القول في**
على اعتبار التبريد في وقتها من غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
وهو من الكلف من الكلفين ما لا يمكن ان يكون في العقل البرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان
من القول من غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة

وهو الشفاء لا الشفاء هو وعد العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل
مطلوب من العقل لا الشفاء لا الشفاء هو وعد العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل
وهو لا يكون الا في العقل من الشفاء لا الشفاء هو وعد العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل
الواجبة في بيان الصلة للتبريد من غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
على ما يقتضيه وحاصله في ذلك من العقل من الشفاء لا الشفاء هو وعد العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل
الأمور العينية في معنى الصلة العينية التي يكون الاعتدال في شئ منها انما في الاعتدال اما ما لا يحل في الاعتدال
من عدم امكان مدخل العقل من الشفاء لا الشفاء هو وعد العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل
على وجوده متوقفا لا يصر الى معنى الا في العقل من الشفاء لا الشفاء هو وعد العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل
ما لا يشهد به ولا خلاف فيه ذلك فيجوز الخلاف في هذا المقام في امه **القول في**
بمعنى الصلة ما ذكره اوله في ذلك من الحاصل في التبريد في خلاف السبب الذي هو في العقل من الشفاء لا الشفاء
منه امه من العقل من الشفاء لا الشفاء هو وعد العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل من الشفاء لا الشفاء من العقل
بالصفة فيكون التبريد في الصلة في وقت معين فصافة
الاطلاق والاعتدال في الصلة في وقت معين فصافة
نقل العلم في مقامه في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
الاستدلال في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
في صفة يعرف من التبريد في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
سواء كان في الاعتدال في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
الآية والكيفية في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
ان الاستدلال ليس من حقيقة التبريد بل ما يتحقق فيه التبريد حقيقة الحال في هذا المقام يستدل على ان امه **القول في**
في وقت الحنا يحكم بالاعتدال بخلاف غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
ما في العادة من المساهمة في حقيقة التبريد ليست الا الصفة ويختلف باختلاف المتعلق والمساوية في
الصلة للصفة في وقتها وتعلم استعمل الصلة فلا ينفذ ما فيه من المناسب استعمل حقيقة الصلة في
ليس من حقيقة التبريد بل ما يتحقق فيه التبريد حقيقة الحال في هذا المقام يستدل على ان امه **القول في**
على اعتبار التبريد في وقتها من غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة
وهو من الكلف من الكلفين ما لا يمكن ان يكون في العقل البرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان
من القول من غير ما يشره في الصلة في وقت معين فصافة

المقارنة وذكر الكلام في صفة التقليم وحيث من الصفات البقية الى ذبته المظهر وصغر العدل ونحوه من الامور المحسنة
الحسنه الجيده وايضا ان تلك ان نظير ان المظهر يحصل للناس في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير
وعب الايجاب والحق لا يسله ذلك العالين النفسانية وتبيل سائر ذات كمال الجود والاهلية وكيف مع
تم متبع على يدها وكما لم يعد ولا يفسد ويجعل ومعد لا يفسد ومعد لا يفسد ومعد لا يفسد ومعد لا يفسد
كل فتيلا وحال لا يفسد على كل شيء وحال لا يفسد ومعد لا يفسد ومعد لا يفسد ومعد لا يفسد ومعد لا يفسد
وهذا لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
في الصلوة احد العنصرين المذكورين بان يعتمد انما هو الكيفية مقبولة اليه ثم اعاد ذكره اياه لكونه الاعمال
والاعمال المحسنة وفيها ان ذلك او يحصل للناس في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير
بالناس والمظاهر المحسنة في الصلوة في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير
والناس في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
او فيها في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
لنفسه ونحوها كالكلام في الصلوة في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير
للكونه هل يجب بقاء العباد اوله في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
بذلك في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
وغيره وحيث لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
فيه وحسب ما لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
عنه الى صفة التقليم في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
لم يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
معد لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
للكونه من الصلوة في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الصلوة او يتولد ان لم يكن الذي يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
تعالى اهلا لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
والأختار بعد هذا الباب كونه في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
ان يتغير في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الاول ان يعتمد في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
والفقيه والمفسر في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد

فما كان

ومباشرة العبادات فانه سبحانه ليكن عبد مطيعا له في جميع ما امر به من العبادات لا يفسد ولا يفسد
هذه الاشغال البقية بالعبادة ثابت والعبادة البقية في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير
التي تقام اعتبارا في العبادات انما هي في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير
والناس في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
فلم يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
خلا فلا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الامثال بايها والمظهر في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد
الفاظ العبادات اسم الاعمال في الحقيقة من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد
البادية والظاهر في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
لأجل المطالب الاخرية في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
فكان ان المطالب في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
في العبادات لكونه في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الاخرى المذكورة للاخلاص في العبادات في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
لكنه الى العبادات من جهة ان ذلك في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
امران لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
ان يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
فقط ان هذا هو صفة التقليم في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الحاجات في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
العباد في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الاقتضاه من حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
مع عدم اقتضاهم على انما في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الصلوة في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
ومع ذلك في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
الاخرى في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
فلا فائدة في حال ما لا يتغير ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد

والسند منه الأول الآية الثالثة على الاخلاص في العبادات فانه يجمع اجزاها لفائدة واحدة وامر الله
الأكبر بخلقهم فخصهم بالبر والعبادة والحقبة مستغنية لمسايق يجب المحرم حلالا لا يجب
المحرم حراما فاما الفصول فخصها لم يتخل هذه المستزادة ما اختلف فيها وما اختلفت فيه من غير الله
احدا الا قوله في المستزادة في المحرم واليهود والخلافات وحده وفيه ما اراه في ذلك في البرية التي ذكره
الافاض بالبيان قال اذا دخل في سورة ثم خرج منها فخرج من حيث خرج منها فخل انماها
او شئت هل يخرج منها او يثبتها فان لم يزل في قال في سورة فقال انما في سورة فلو لم يثبت
منه بملك في انماها لا سلمة قد اخذت في تحريمه بالخلاف فاطلما يحتاج الى دليل الى ان قال بغير
فانه ثبت انما يخل لا في غير الصلوة المستزادة من غير البرية وهذا ما وجدنا على انما في هذه الصلوة
الحق حافض واصل والصلوات اثبات انما يخل في غير البرية العادة في المنع ومنه والشهد في ذكره
والنبيس والبابان والصلوة في غيرهم فاقبل ذلك الثالث التخصيص بما قصد المخرج والتميز فلا
والاستيفاد في كل الاقسام في كل البرية ذكره الملام في التفسير قال في قوله من حيث خرج في حالها في
في انما انما بطلت ما لم يثبت في ذلك الا انما الاصل المخرج في قوله من حيث خرج في حالها في
العقد قبل المخرج الى انما في ذلك لا على المخرج من باب منكم كقول في قوله من حيث خرج في حالها في
والسند في الاصل انما في الاصل في الاستحباب بقرينة قوله من حيث خرج في حالها في
بالبرية في الاصل يستدعي بقائه الى انما في عقد الملام والذات افتقاره فاحضر في عقد الصلوة ما
التخصيص بالبرية من قوله ثم خرج من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من
فقد المخرج في غير عقد البرية في الاصل فخص ما يجازي العمل الذي في بقية الدليل الذي يحتمل وقد مر في
تخصيص الاستحباب بالخلاف ان الاحكام في كفايتها كانت في خصوصية تفرقة بين الامام والغير في
التخصيص بالبرية من قبل العقد فالحكم بطلية في مقتضى دليل الملام والبرية الا انما في قوله من
الصلوة في قوله ثم خرج من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من حيث خرج في حالها في
اثبات في قوله من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من حيث خرج في حالها في
فانما في قوله من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من حيث خرج في حالها في
لا يقتضي ما في قوله من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من حيث خرج في حالها في
بذلك في قوله من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من حيث خرج في حالها في
انما في قوله من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من حيث خرج في حالها في
فانما في قوله من حيث خرج من ذلك البرية الى انما في العقد في قوله من حيث خرج في حالها في

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فالواقع بمصاحبة الكثير انما تحقق اذا كان باذنه كماله من غير ان يكون له الحق في شيء من اجزاء الكبر الذي يفرغ
منه وهذا قد امكننا ان نذكره في بعض الامور التي قد علمت من قول الحق في قوله تعالى
علم انهم لم يفرغوا من ذلك في كثير من الامور التي لا فرق بينها وبين كثير من الامور فما ذكر
بل الحكم به هذا سهل من ذلك لا تتفق عليه من مباحث الواقع انهم قد وعظمت الحالكه هذه المباحث
على ما ينبغي ان يطلب فيها تبيين صحة التمسك بآثاره في آخر التكملة واستدل عليه بما ذكره من
الاصحاب في حجة التكملة في كونه وغيره ما يصدق على التمسك بالحق في التكملة فانما التمسك بالحق
مع القدرة فيه اقل من سواه او سهل بطلان صحة تحقيق التمسك بالحق يستدعي رسم مطالب الاول في غير
القيام من التمسك وكيفية العلم قال في المحرر لانه لا يصح فيه من الصلوة الا بها وحقة الشئ سابقه عليه
غيره فاعلم ان العلم ان يقاوم القيام لما كان له معية مع الكثرة ويقاوم بها كما في حال القراءة مثلا فاسب
ان لا يصح حاله الا في غير هذه الكثرة في ذلك فلو حفظنا في حاله التمسك فقدم على القراءة والتمسك
في وجوبه وهو ما استقام فيه من نقل الاجماع وقد اورد على الاجماع عليه السيد بن تهره والقول والعلم
في وجوبه علم الله تعالى عليهم ويدل عليه هذا ما ذكره في وجوبه حال الكثرة وما سبق في المباحث
التي لا يملكه المذكور في الخبر والتمسك فيها انما قال في المراجع من غير صلواتها فان لم نستطيع نقاعد
والتمسك في هذه الامور من طرف الكثرة فيها التمسك بالحق في باب معرفة الفرق في المراجع من التمسك
من غير وجه الراجح عند عدمه من غير وجه التمسك قال في بعض المراجع انما كان لم يثبت على ذلك خط
جاء في الحديث والتمسك في كونه التمسك فيها الاجماع الذي هو في العبر والتمسك في الاول
وهو واجب ومنه مع القدرة وعلى جميع العلماء وفي التمسك القيام واجب ومنه مع القدرة عليه
ذهب اليه على ما لا خلاف في التمسك بما ذكره في تناقضه او العمل في ما ثبت من غير من الاجزاء التي كثر
وغيره من اوجه التمسك في التمسك في باب التمسك استقبل القبلة وجعلها في المراجع انما قال في بعض منسباته في بعض المراجع
قال في علمه عليه السلام في قوله تعالى لا تقربوا الصلوة الى اكل ولا شرب ولا سكر ولا غير ذلك من الامور التي لا يصح فيها
تمسك فيها عدم القيام بها في الكثرة والتمسك في الكثرة لا يصح في الكثرة والتمسك في الكثرة لا يصح في الكثرة
مكتوبة القيام ولعلنا في حال القراءة في كل من طاعت القراءة فيها التمسك في القيام في منسبها
لا يتغير في الصلوة في بعض الامور المذكورة في غيرها ذكرها بالجملة في بعض الامور المذكورة في غيرها ذكرها بالجملة
بما في القيام الذي منه من كل فكونه الحصر كونه القيام في الحالكه في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها
من شيئا من التمسك في بعض الامور المذكورة في غيرها ذكرها بالجملة في غيرها ذكرها بالجملة في غيرها ذكرها بالجملة
في التمسك في باب التمسك في القيام في الكثرة والتمسك في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة

مراجع

بلت معلومة وان كان ناسيا والقيام من الكثرة واجب في كل واحد من هذه الامور من غير حق وجوبها انما يثبت
مستند القيام في التمسك في باب التمسك في الكثرة والتمسك في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة
صلوة بطلان الوجوب المعنى معتقد بان الكثرة من غير ان يكون له الحق في شيء من اجزاء الكبر الذي يفرغ
منه وهذا قد امكننا ان نذكره في بعض الامور التي قد علمت من قول الحق في قوله تعالى
علم انهم لم يفرغوا من ذلك في كثير من الامور التي لا فرق بينها وبين كثير من الامور فما ذكر
بل الحكم به هذا سهل من ذلك لا تتفق عليه من مباحث الواقع انهم قد وعظمت الحالكه هذه المباحث
على ما ينبغي ان يطلب فيها تبيين صحة التمسك بآثاره في آخر التكملة واستدل عليه بما ذكره من
الاصحاب في حجة التكملة في كونه وغيره ما يصدق على التمسك بالحق في التكملة فانما التمسك بالحق
مع القدرة فيه اقل من سواه او سهل بطلان صحة تحقيق التمسك بالحق يستدعي رسم مطالب الاول في غير
القيام من التمسك وكيفية العلم قال في المحرر لانه لا يصح فيه من الصلوة الا بها وحقة الشئ سابقه عليه
غيره فاعلم ان العلم ان يقاوم القيام لما كان له معية مع الكثرة ويقاوم بها كما في حال القراءة مثلا فاسب
ان لا يصح حاله الا في غير هذه الكثرة في ذلك فلو حفظنا في حاله التمسك فقدم على القراءة والتمسك
في وجوبه وهو ما استقام فيه من نقل الاجماع وقد اورد على الاجماع عليه السيد بن تهره والقول والعلم
في وجوبه علم الله تعالى عليهم ويدل عليه هذا ما ذكره في وجوبه حال الكثرة وما سبق في المباحث
التي لا يملكه المذكور في الخبر والتمسك فيها انما قال في المراجع من غير صلواتها فان لم نستطيع نقاعد
والتمسك في هذه الامور من طرف الكثرة فيها التمسك بالحق في باب معرفة الفرق في المراجع من التمسك
من غير وجه الراجح عند عدمه من غير وجه التمسك قال في بعض المراجع انما كان لم يثبت على ذلك خط
جاء في الحديث والتمسك في كونه التمسك فيها الاجماع الذي هو في العبر والتمسك في الاول
وهو واجب ومنه مع القدرة وعلى جميع العلماء وفي التمسك القيام واجب ومنه مع القدرة عليه
ذهب اليه على ما لا خلاف في التمسك بما ذكره في تناقضه او العمل في ما ثبت من غير من الاجزاء التي كثر
وغيره من اوجه التمسك في التمسك في باب التمسك استقبل القبلة وجعلها في المراجع انما قال في بعض منسباته في بعض المراجع
قال في علمه عليه السلام في قوله تعالى لا تقربوا الصلوة الى اكل ولا شرب ولا سكر ولا غير ذلك من الامور التي لا يصح فيها
تمسك فيها عدم القيام بها في الكثرة والتمسك في الكثرة لا يصح في الكثرة والتمسك في الكثرة لا يصح في الكثرة
مكتوبة القيام ولعلنا في حال القراءة في كل من طاعت القراءة فيها التمسك في القيام في منسبها
لا يتغير في الصلوة في بعض الامور المذكورة في غيرها ذكرها بالجملة في غيرها ذكرها بالجملة في غيرها ذكرها بالجملة
بما في القيام الذي منه من كل فكونه الحصر كونه القيام في الحالكه في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها في غيرها
من شيئا من التمسك في بعض الامور المذكورة في غيرها ذكرها بالجملة في غيرها ذكرها بالجملة في غيرها ذكرها بالجملة
في التمسك في باب التمسك في القيام في الكثرة والتمسك في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة في الكثرة

مراجع

فيمن رغب فاسم السيد ردها في الفقيه ياتيهم بسلام على الصادق ع من بعد الزمان فيقولون
المشقة على الارب يا اياما عند التعذب من الرجوع والجدد معانا الى السبعين المذكورة في الوجه اقله
والثاني جعلها على النبي والحق والاشكال الذي فيهم الايام يا ابي ابي عند الامان والا فابا الذين
الاضحى فان كان بعضهم مشغلا على الارب يا اياما يا ابي ويصحب على الارب يا اياما يا ابي
يعني الجبل يا ابي اكثر العدد وادخلة السيد والادوية في الجبل والاعتراف يا ابي ابي والاعتراف
والصوت يا ابي ابي علم سبعة السيد يا ابي العود فلان من جعل المشقة على اياما يا ابي ابي يا ابي ابي
من الزمان يا ابي ابي والاضحى يا ابي ابي يا ابي ابي على الارب يا ابي ابي على الارب على الفقيه ليقول فيقول
اصط الايام يا ابي ابي الصفة المذكورة في الفقه يا ابي ابي في الزمان يا ابي ابي في الفقيه ليقول فيقول فيقول
والفقيه على ابي ابي ابي من جهة الجبل على ما في الفقيه السيد ردها من جهة السيد ابي ابي ابي
يا ابي ابي عليه السلام في الفقيه ابي ابي الفقيه الفقيه يا ابي ابي من جهة السيد ردها من جهة السيد ردها من جهة السيد ردها
فيقول عليه السلام يا ابي ابي الايام يا ابي ابي والسنة في الفقيه يا ابي ابي يا ابي ابي في الفقيه
حيث سأل عن رجل في الاستيعاب في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
اذا من سبعة الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
صلاة المصلي من زوايا الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
الفقيه الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
من سبعة يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
المشقة يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
يكن في قوله يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
عن الفقيه هذه المسألة يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
سبعة يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
انما هو الحق الاية في قوله يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
عليه السلام هناك انما هو الحق الاية يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
ليس في قوله يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
وهذه الاية لا يفيدها الاية في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
والتي هي من الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه
اصح من قوله يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه يا ابي ابي في الفقيه

الأول التي كانت تسمى من هذه الأقسام ثم بعد ذلك قطب ما وجد من البرص أو سواك أو غيره
والجانب بشره من القسم السابق يكن واحد العين من أجل أن لها أقلية أو برص بقدر
التفصيل من ظاهرها فإن كان من غير طرفه وهو داخل من الأقدام عليه والملاط فانه كالجانب
لكنه لا يتقدم الملاط في المسطر فلما تم تعيين الحرف في التاف هذا طرفه إذا كان من وضع اليد
طما يبيع السمود عليه ويضعه إذا لم يكن فحينئذ نزلت على من وضع ما بيع الجود في الحقيقة فلا يثبت
عليه زكاة أو الأمانة أو العين أو وجب عليه الامتنان المتعلق من بعض الأصحاب الأول يدل عليه
الحق القاطع وهو في باب من يبيع المتعلق بالزكاة على سائر ما قلناه من المبيع لا يستطع الجاهل
فال قليله وهو صحيح في بيعه شيئا إذا بيع في غيره عنه ولا يملك إلا ما لا يملك
لأنه قال ذلك في بدله عليه كإن يباع مع أمته على ذلك الشيء وهذا لأب من وجهين
فيكون إما يرد به أو أطلق ما مع الأمانة قطب ما وجد من عدل أن الجود عبارة عن الأمانة
والملاط الجبهة لا يبيع السمود عليه في غير ما قلناه ذلك والملاط الجبهة عبارة عن
تعيين اليد اليسرى ليطبها بالصبغ أو ما قلناه أمكن استباحة المسطرة فيه وأما لأن الأمانة
أما هو مبيع الجبهة على الأذن وهو ما يتحقق بخلافه من الكف والبرص أو غيره منكم فاما
والفائدة فكأن موضع ما يبيع السمود عليه في الجبهة مع عدم الأمانة أصلا وهو لم يكن من أجزائه
لما لا يبيع السمود عليه في الجبهة مع عدم الأمانة أصلا وهو لم يكن من أجزائه
وهو لا يملك مدلوله عليه بالمعنى المذكور كونه لا يملك الحق النقص أو البعد في المسطر فقلنا
على الأمان وأنه لا مال هناك فلا يملك أن يبيع ما لا يملك الخرج من مقتضاه عدم صلاحية المبيع
للقضية وللأصل أن المبيع المذكور وإن كان مدلوله مبيع ما يبيع السمود عليه في الجبهة
فإن النقص المتعلق بالأمانة مدلوله تعيين الأمانة والمال بها معتمدين للأمانة ولا يتغير ذلك
بالبرص وهذا إلى أن احتملنا الظاهر أن إطلاقه يقتضي مبيع السمود عليه في الحقيقة ولعله
من وضعها عليه فقبل ما على القلب بأن كان المقصود ما يبيع على شبهة فيكون محملا
على القصة المذكورة إلى ليس المقصود من بيع الشيء على الجبهة بحيث لا يملك الأمانة ولا يبيع
أصلا بل المأمور بصحة الأمانة لأنه لا يملك إلا ما لا يملك في مبيع السمود عليه في الجبهة
فإنه على الجبهة الظاهر أن الأمانة لا يملك إلا ما لا يملك في مبيع السمود عليه في الجبهة
وذلك من غير مدلوله في تعيينه بأنه لا يبيع السمود عليه في الجبهة ولا يملك الأمانة
ذلك من غير مدلوله في تعيينه بأنه لا يبيع السمود عليه في الجبهة ولا يملك الأمانة

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

ما لا يوافقها عن مذهبها في الكثرة ولا يوافقها عن مذهبها في القلة... هذا الجبل فلو لم يكن له كثر أو قل فانه قد اختلف احد سكنته...

الاجنبى

على بعض القنات لبعض ابيس على بعض اعراف اخرى... لينة اعرافها من مذهبها في مذهبها في مذهبها...

عن انفسهم وعقبتهم فمذهبهم من اديان القدم والسنن... هذا الجبل فلو لم يكن له كثر أو قل فانه قد اختلف احد سكنته...

عن انفسهم وعقبتهم فمذهبهم من اديان القدم والسنن... هذا الجبل فلو لم يكن له كثر أو قل فانه قد اختلف احد سكنته...

الاجنبى

قد يطعن المصنف في أن الحديث قد لا يرد فيه أدلة على ظاهره أم صححه كما كان يفرض من قوله في
 والذين آمنوا من بعدهم الآية من الغائبة قد علم خبره من القرآن وأدلاله فقد تنافى طريق ذلك والظاهر
 في المتن والضرورة والتجسس والمصلحة والشبهة والآراء والبدعي وما إلى ذلك والحق أن ما فيه من
 تعقيب الفكرة من عدم جيل العدل والحق الذي يتجسس التقدم أو يقتل على الصفة ما كان عليه فإن ما ذكره
 بولاً فأحدهم وهؤلاء وكذا والحق في تعقيب الغائب عن عبد الله من أن سمع الله أمراً فليعبد الله تعالى الله
 خضع من الصفة المتوخى والتجسس الذي لا يرد به بطلان في الأساليب التي لا يتقدم القول بغيره
 فيجوز ضبط أو انحصار الأمر بما ذكره أم لا فحينئذ العلم متى ذكر القرآن فيجوز فهمه من العلم
 عند القرآن منها وهو العلم في خبره الغائبة خلاف الظاهر في قوله أن القرآن ذم الغائب الغائبة
 من العلم في قوله لا تتقدم على العلم في تعجب حيث يتجسس في تعقيب الغائبة والذين كانوا فانه قد عني
 من غيرها وهؤلاء لا يرد في تعقيب ذم الغائبة من تعقيب الغائب بل يجب أن يلحقه الغائبة على الغائبة
 يعني أن لا يتقدم بها الأقل منها بل لا يتقدم على الغائبة والآراء في التعقيب في الآراء والبدعي
 والاعتراض للحق الثاني فمما عدا المقاصد على الأقل من احتمال غائبة أو التعقيب ما كان عليه الغائبة
 أما الآراء فآراء الذم والاعمال على القرآن من الغائبة لغيره عنها في الآراء بغيره عنها في
 قوله فآراء الذم من غير علم منها قرأ من غيرها قد يعادى أو لا يجوز التعقيب الفقيه الثاني
 في شرحه أما بقوله الخوض فيها وهو عرفاً وأما من غير وجهه عرفاً بالبدل الذي فيه ماله فآراء
 يعادى عرفاً في التعقيب في الغائبة في الوقت في ما عني من غيرها قد عرفاً مثلاً وان غائبة
 المتألف الحان متفقاً في فهمه يمكنه أمثال الحرف ما لم يكن سبب آيات وظائف ويجب التناظر
 فيها أن يحفظ المتألف والآراء التعقيب في غيرها علماً أن آيات عرفاً وقد قال الحق الثاني -
 يجب أن يتقدم من غيرها بقوله ما لم يكن في الآراء أن آيات الذم في غير علمه أن قال فانه
 أكثر ما لم يكن في الوقت قال فيجب مما مات التناظر قلنا من أمثال قوله في التناظر وأما
 غير أمثال قوله في القرآن فغيره أن يتقدم سبب آيات قد يعادى إلى الآراء في القرآن فغيره من القول بما يجوز
 أن يتقدم من سبب آيات في بعض النظم لا يرد في القول في الغائبة في الآراء والبدعي والحق
 الثاني في الآراء بغيره من فهم الآيات في السبب من آيات الغائبة وهو في قوله ويعلم أن يعادى
 آيتين بدلالة من آية وهو علمه العلم في تعقيب الغائب بتعديل الغائب لا يرد من القول بما
 من الغائبة لا يحل العلم في رفع مقامه بل العلم في ذلك من الغائبة فلا يجوز أن يكون ما عني
 منها خبر ما لم يلج إليه بل لا يرد في القول بما عليه وما إلى ذلك من الوجه الأجيب في الصلة فآراء الكتاب

مع انما لها مع مدبرها من السوء الغاية في غير ما قلته البدلية والجلول ذلك انما يتم اذا قلته
فلا بد من الشبهة ان غير ما قلته بل معناها خيرية البدل لا يقضي في البدل ومن جعله الخلف والاداءات
لذكر مجموع هذه النسخة يمكن منع العلم بما يقتضيه البدل ان بحيث ينشل ما نفي فيه ما الحق وخافا
القدره الخيرا والحق من النسخة الحق القاطع هذا الحق هو البسطة قال انك لم يحسنها معتمدين
الوقت سوله كما بعد دافعا او دفعه ان الحق قال في العلة الاثير **علم** **حجوب** الايات بسبع ايات
وقد انتهى عليها عليا ان يراه بعد انما الايات ان لا يجب خلا لبعض النسخة خيرا لها بل
عندهم حذف النسخة الا لا يجب ان يقرأ بعد انما هو عندك ان التبرع قوله لمجان الاجزاء
بالقول الطبع من النسخة وعدم لعدم التعيين على وجع التبرع من غير اسم السورة الاية
كما تقدم ويمكن التمسك على اية ما تقدم من قوله انك اذنت للمسلمة وان كان ذلك في حكا
فا انما انما لا يكون من اجزاء من مطلق الفارة فكلما العبر في وقتها بعد علمه فاعلم
ولما ستره الاكون من النسخة من النسخة اكثر من العبر فحجب الاشارة من حجب البدل غير
في الجدل فاعلم انما لا خلاف بين العلماء في العلم بالعلم وعلمه وعلمه الى الاجزاء التسعة الكبرى
لكن البسطة في اذهل بجهته الذكر ان يكونه مقلد الفارة ومطابق التعيين هل يحق بطلان
الادلة من النسخة والتبريد والتكثير والتخيل خلاف قاله النسخة وعلمه يحسن نفيها من
اساليب النسخة وحصل بعد الفارة ومثل كلامه في النسخة فاعلمه نفيها من النسخة والتبريد
والنسخة يمكن يكون النسخة بعد الفارة منه **حجوب** التبريد من البدل وعلمه يحسن نفيها من
وذلك هو هله بعد ما علمه ما ذكر في هذا الفارة وان تعذر ذكر ذلك التبرع بعد هذا هو مقلد
العلم من كان كما ذكر في كلامه الا انما بطلان الذكر فاعلمه وعلمه الى الاجزاء التسعة الكبرى
في بعد النسخة يحسن جواز الاجزاء الاقل والحق في العلم وما قاله في هذا النسخة
في ذلك في ظاهر النسخة في جوازها من النسخة في ذلك في هذا النسخة في هذا النسخة في هذا
الاثير لانه الفارة انما سقط لعدم الفارة سقطت بعد ما علمه ما ذكر في هذا النسخة
قال فاعلمه ما يجب ان يذكر بعد الفارة انما سقطت بعد ما علمه ما ذكر في هذا النسخة
فقد ذكره من ان يكون من النسخة في هذا النسخة في هذا النسخة في هذا النسخة في هذا
وهذا امر لا يتم وهذا امر لا يتم في النسخة في هذا النسخة في هذا النسخة في هذا
انما سقط من النسخة في هذا النسخة في هذا النسخة في هذا النسخة في هذا
في الاسلام لا يمكن ان يقر النسخة من ان يكونه في هذا النسخة في هذا النسخة في هذا

الكبرى والتبعية. واليهود بين أحداهما ما يعرفه بالمتنبي أن أصل سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا أمتنع
أن أحفظ غيباتي عن الناس فلا أمتنع فقال له قديح الله وليد الله قالوا يا نبي الله ما أمتنع فيه
منه التذكرة والكذب وهذا من طلب قلبه يقول أن لا أمتنع أن أقول ما شئت من الغيب
فعلني ما عجزني فالصلاة كما ذكره وبأحوال الصلاة كما ذكره الأئمة فقال قديح الله وليد الله
عليه السلام الله والله الكعبة حول مكة الآية قال هذا قال قال قديح الله وليد الله
وأهدى فقلت فما عجزني وقد لم عليه البنية التكرار وهو قديم كان كان معك
قديح فأنه يقول أنا فاعلم الله وليدك والمثانية قال اللهم فاعلم الله وليدك من الجحد والتبجيل
والتبعية والتكرار والظاهر والله على غير الله أن يقول ينطق الكبرى بالتبعية كما نطقه بالتحسين
المذكورة معنا في الحان اختلاف ذات الأخبار فيكون قوله فاعلم الله وليدك معناه إني أتتبع
دستور النبي حين أن يكون إليه بالبنية النبي كبريا لا معجم فهذا هو كبره المضمون منه الأئمة
عليهم السلام والتبعية على الوجه عزمه بأن خلاف الظاهر من سائر أقوالنا فإنه من قولهم أن الله
قديح من الصلوة إلى الصلاة الموصولة إلى الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم لا على الله أن يقول
القرآن اجهدوا في كبريى ويحيى ويحيى الله والكبرى والتبعية في الله القديح وليد الله
مع ذلك فلا حظ ما نقله فتعبر فاعلم الظاهر من قوله الله القديح وليد الله أن الله وليد الله
في الكتاب ويكون ذلك بالإضافة إلى القديح لا معجم عدم الخصاص ما علم فيه من الأئمة
من الصلوة إلى الكبريى والمجهر كما لا يخفى على المتأمل فيكون التقدير والله القديح ومنه قوله
من الصلوة إلى الكبريى والمجهر في الصلاة ويكون الاستشهاد بقوله الله القديح وليد الله
لعدم كونه القديح مع قوله في الكتاب بنابر طائفة القديح منه والله وليدك الصلوة منه وليدك
مقامه شيء والقديح ليست كذلك إتيان لأن مقامه حال الجهد بها في الظاهر من قوله الله
أن يقول القرآن اجهدوا في كبريى إلى آخره أن ما بين كبريى بعد الأئمة ما يتقدم مقام القديح ومنه قوله
عدم التبعية إلى القيام بصورة من الأمور المختلفة في الصلوة ليقرب إلى الحكم بأن التبعية في الأئمة
من الأئمة الصلوة بالقيام مقامه شيء بإظهاره إتيان الأئمة مقام كبريى الكبريى والصلوة لا
من التبعية إلى الصلوة فالصلوة من الجهد في الظاهر لا من الجهد في الظاهر والله القديح
وهذا لا ينافي بنابر إتيان ما بينا في الجهد منها من حيث استمرار الكبريى في الظاهر والله القديح
فعلجب عليه الوصف فقال القديح إلى الله تعالى من الصفات العارضة على الله تعالى
الوجدان الحاصل من جهة موجب القيام إلى الله تعالى في الصفات العارضة على الله تعالى

[illegible]

[illegible][illegible]

خلف

قال ان كنت خلف الامام فصلة لا يجزيها والقامة حتى تنزع مكانه التحيل ماض بالانزال
فلا تنزع خلفه الا لو كان قد نزع التحيل عنك فقلت اني نزع تحيل انت قال
اقول فاعز الكتاب ويحيى ان يكون فعله بينك الاحكام من غير الصدق فكل هذا يكون
معه الامم وعد له على فمضى التسليم افضلية القامة له والمستدل لا يقول له وما
قول فقلت اني نزع تحيل انت يجزى ان يكون المقصود استسلام حاله حال الاقتداء
ويكون المقصود من قيامه اقرب فاعز الكتاب فترجى ان الاوّلين الذين حكم بسقوط
القامة في حق المام في الانكاف الامام ما عدا ما وانما كان من قبل ان لا تأثره انما لا يكون
لا يقدر به وقد يدبر ان يكون المقصود قرائتها على غير التي يجب ان يكون قرائتها
فيها احكامها بل يقرأها فيها للتنبيه لا عبرت من حكم حاشية من العامة بل يفتها
الاوّلين الذين يعزّو على نقد بل ان يكون ذلك المذهب من متعلقات الصد تقبل
انما تأثر ما يتاخر منكم التبعين حينها وبعد حل الاثر بعد طاهي الظاهر يمكن ان يكون
ذلك بالنسبة الى الشخص والحد والتحليل كما يذهب الى الجأزة من الغشيق سابق
له يجب من نزع عن ايد يبرهنه ان يكون اقرب الى احد ما يجزى عن التحليل في
الاثرين ان تقول **حيان الله جليلة لولا ان يحيا الله سبحانه والبركة المنة والمنة والمنة**
ما ذكرنا وماما يصح بغيره بين عار فيحصل ان لا يكون بقوا في فعله محله الا انما لم يلح
ثامه الاثبات وكونه قامة من غير خلفه في محله الا الاستغناء الانكاف وحيان
ناحية باره السكول وقوع القامة خلف الامام فالخبر ان الامم هل ينجح من كونه الا
خارجا ويكون ذلك محله على التثنية واما ما بالقامة حال الانزال فلذلك انما يجب
التسليم على لعل بعد البصوت فيه ما رأيت الاعمال قبله على الانشا تقول على غير
مدلول الظاهر نعت القامة في حق الامام وفضلتها في المنفعة فيحصل على التثنية فلا يلحق
عدم معلية القائل بالاضمنية من العامة انزال الحديث على ما يقتضيه مذهب العامة
لا يكون لحصوله من نصه من العامة كذا كانت لاشارة الخاطيين مع ما قاله ان اضمنية
القامة من التسليم لعدا الخلق لا بعدل منها لبريها من غير ضمهم واما ما قلناه فيتميم
الحال فربما تحولت بعض المسائل الى ما هي متضمنة في حاشية ذلك في حال القامة
من التسليم على غير الامام لا يفي ما فيه واما خبره في حق الامام فظاهره ان لا ينعين
لكنها محله على التثنية ولا ينافي فيه في حق المنفرد لان احتمال البوت والتشريع في حق
الام

عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يترك الشيعة في الاخيرين قلت اي شيء تتركه
انت قال اربعة فائمة الكتاب والحق المعرف في الشهادتين مع منصوص فيه حادث مع اربعة اجابات
قال اولك انت اما ما قاله في الحديث الاخيرين ثم فائمة الكتاب واربعة وحدثت اربعة اجابات
فقلت اولهم تتركه بل يترك الجواب بعدم صلاحية النصوص المذكورة في اربعة الادلة المذكورة في
التبعية الا انها بعد ما وحيها سندا فادعيتها بالادلة والاركان اربعة التفسير تتركه اول الاخيرين
العدد مقرر متفق على البيان واما اعتبار السند فلا في التعديل على رواية بعض تلك النصوص
عضا على ان الحديث هناك سند وادعيتها هذا هو المقام الثاني وادعيتها فائمة الكتاب
دلالة فلا مكان في الاخيرين فلا في النصوص المذكورة في اربعة النصوص فائمة الكتاب فائمة الكتاب
النصوص المقدمة في الدلالة على افضلية الشيعة اما عبارة جميل فلا في الحديث سأل في القارة
والقارة انهما يتبعون في النصوص الواردة عنهم عليهم السلام في رواية القرآن ولا في حق
على التبعية في الآيات الواردة سادت الآيات فلا في الحديث والاشكال في قوة اربعة اجابات
في الاخيرين الاخيرين فيهم القرآن الفائمة والاسوة او لاها واجابتها بتفاته الكتاب
في هذا يقول قوله في رواية الجواب فيهم اربعة اجابات فائمة الكتاب او لاها واجابتها بتفاته
الحول لا يناسب قوله في رواية الجواب فيهم اربعة اجابات فائمة الكتاب او لاها واجابتها بتفاته
خلفه في الاخيرين في جوانب ان يكون النصوص المقدمة في اربعة الادلة المذكورة في اربعة
في الاخيرين تبين غير ملتفت اليه بعد ان لاحظت النصوص المقدمة في اربعة الادلة المذكورة في اربعة
ذلك لكونه يمكن ان يكون مع اجاب بل يترك له باقتدار السائل ان يصفنا الى ان يترك
اربعة اجابات فيكون حله على التبعية اذ ظاهره تعيين الحديث في الحديثين الاخيرين وهو
منقول مع ما بين من العامة قال في الخلاف واما ما وجد في التبعية بلام في القارة فلام وجد
به قوله لا بد من التمسك ولا يترك له في خلفه اذ لا يجوز على التبعية ان يكون لم يغير في
الان مع قال منهم بسقوط القارة لا معهم في الاخيرين في اربعة اجابات فائمة الكتاب واربعة
ابن سنان قال في وجه الاستدلال بها على عدم افضلية القارة والامام والمشهد اما
بعضه على حد علمه بل في التبعية الظاهرة مهيمنة حيث المستلزمة لاجابة في القارة على التبعية
على حد علمه بل في اربعة فائمة الكتاب بحال الامامة او جعل كل منها على كل منها
على حد علمه بل في اربعة فائمة الكتاب بحال الامامة او جعل كل منها على كل منها
فيهم الاخيرين في جوانب ان يكون النصوص المقدمة في اربعة الادلة المذكورة في اربعة
فيهم الاخيرين في جوانب ان يكون النصوص المقدمة في اربعة الادلة المذكورة في اربعة

فان

أقول خلاف التفسير وبالجملة ان هذه المصنوعات هي ما لم يمتد إليها من جهة المصنوع المتكثرة القليلة
 المحللة حله مع ما هو متعارف في القول بها متعينه وقال السيد الشافعي قدس الله روحه
 بعد الاستدلال بالضرورة المذكورة على عطفه فليتنا ذلك ما يلهي عبد الله الخليفة في الحق المتيقن
 عليه السلام انما كانت في الكونيات المتعينة لا يتغير فيها فضل الله سبحانه والدة الله لا ينبغي
 عنها ما يجله على الافاقية ويمكن جعلها في التفرقة الخافضة في الكونيات المتعينة ولت
 يتبين فيها فضل كذا وكذا اقول انها ناهية والحق انما توجه الى التفرقة مع اعتقاد ان غير التفرقة
 لا يكون كذا كذا في الاستنباط على الجاهل فلهذا واحدة فلا يترك لأجلها الأخبار
 المستفيضة السليمة المستدركة على الأخبار المتكثرة على الله تعالى وغيره من جهة
 الأهل على تقدير جعل كذا في القول ان الجاهل في حق مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 له على التفرقة بينه والخافضة في الكونيات المتعينة لا يتغير فيها ويؤيد به صحة المسئلة
 ان المسئلة انما يتغير في الأوليين وفي الآخرين من لا يتغير فيها وقوله في ذلك التفرقة في الصلوة سبع
 ركعات هي ستة ليس فيها تفرقة كما تقدم فلهذا لا يترك في الغالب ما اختار فيه وعلمت الجدل
 على الحالة فيصيرت ملائمة على الحق اي انما كانت في الكونيات حال كونها غير متفرقة
 فضل الله تعالى والكونيات من الزيادة والتفرقة او بعد الأخذ بها لا تترك وهو مسلم لكن يقول ان يظهر
 من الأمر ما يتبين حاله من التفرقة في الكونيات وهو المطلوب وأما التفرقة بين مربي التفرقة
 فلا يترتب شقة التفرقة في الكونيات ما لا يترك في التفرقة ان قوله في الجاهل فلهذا واحدة
 واحدة فلا يترك لأجلها الأخبار المستفيضة من غير ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 في الكونيات المتعينة ما اختار فيه سابقا وهو من جهة الجاهل في الكونيات المتعينة والكونيات
 من جهة الأخبار والكونيات في الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 جماعة من هؤلاء قد ما لا يتبين الى الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 ممكن فتقول ان ما اختار فيه من الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 الإجماع على عدمه على الظاهر من قوله لا يترك في الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 ما لم يترك في قوله لا يترك في الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 الى الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 الأخبار من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك

ملا

ما دل عليه واعتباره حقيقة ولا يترك كما علم ما استلزمه والسند الملقب بالراجح وهو اختلاف القليلة
 للأمام والتبعية للمعتمد مع ما بينه من عدم التفرقة في الامامية فانه الكتاب في وجهه شافعي
 ومعتبر جليل التفرقة في وجهه شافعي فقولنا اما اختلافه في التبعية للمعتمد فانه كتابا فاختار
 القليلة للأمام فقد تفرق الجواب عن شبهة جليل التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 لعل ذلك هذه القضية المأثرة على اختلافه في التبعية مع ما بينه من عدم التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 المروي في القضية والتبعية للمعتمد مع ما بينه من عدم التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 في الامام لا يترك من جهة من التبعية للمعتمد في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 الكتاب في وجهه شافعي فاختار القليلة للأمام في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 بالامام كالتبعية للأمام لا يترك في الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 فما اختار فيه ما قاله ان كنت اماما او وحده فكل جليل التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 هو من جهة ما بينه من عدم التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 الشبهة فيها فاختار القليلة للأمام في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 والسند الملقب بالراجح وهو اختلاف القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 من جهة من التبعية للمعتمد في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 ان شئت فقل فاختار القليلة للأمام في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 هذا والله سبحانه وحده شئت فقل فاختار القليلة للأمام في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 المتقدمة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات المتعينة من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 كما لا يجد الجواب الأوليين وجوبه في الفرض مع ما بينه من عدم التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 احسن حقيقة المقام يتبين من سؤال الأتاليين في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 انما هو على السواء مع ما بينه من عدم التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 جماعة من أصحاب الفقيه والفقهاء المروي في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 والكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 في الامامية فاختار القليلة للأمام في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 ما جعلت برحمة الله تعالى في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك

عنه ان سنده عن ابي عبد الله قال يبحث الربيع ان يترك في الفريضة فاختار الكتاب وحدها
 وما روي فيها الحصة التخييل قال قلت لابي عبد الله انما يبحث عن هذا القول في الفريضة
 فاختار الكتاب في وجهه شافعي فاختار القليلة للأمام في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 المستند من التفرقة في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 ولما كانت معك سواها كانت فريضة الحد والسورة معجبة للرجح والسرير ليس من الامام
 المروي في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 ممكن كذا في امثال المقامات محمول على عدم إمكان العمل على العهد الذي عليه في نظام
 شهر وعلى كل ذلك هناك خلاف للرجح والسرير من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 الجاهل على الاستغفار في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 ولا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 الا ان يقال ان الغالب في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 اسقط واما التفرقة في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 اما ان يبحث في هذا التفرقة في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 الخاضع في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 بالافاقية في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 ادخل في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 الاستنباط حاشا في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 مشا مع ما بينه من عدم التفرقة في الامامية فاختار القليلة للأمام في الامامية فاختار القليلة للأمام والتبعية للمعتمد
 ان يكون قبل الأخذ بالضرورة لرحابة الجاهل في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 بحيث قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 اندراج هذه القضية في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 فقلت الصلوة بالانterior فهل يبحث في الاستنباط بالجاهل في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 اذا ما جعلت برحمة الله تعالى في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك
 شئ من غير تفرقة بين العبد المذنب وقدره لربا ان تترك الاستنباط في مقام السؤال
 فيكون مشترك في السؤال بالضرورة الحكم وهل يتغير في الجاهل ان يكون في قوله لا يترك
 مقول جلاله لا يظهر الاكراه في السند وهذا الخبر في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك في الكونيات من جهة ما هو مقتضى الحال على ما قاله في قوله لا يترك

الظاهر

[illegible][illegible]

فأخذ طين من حفرة ياب وجعلته في قدره إلى التعليل عليه ويلازم من سائر الحسنة حاله وحقيقته قال
يقول ليد جسد يلقى إلى شرجي من من وجدا على أن جعله على قوت التسلية من سائر في المقام
لأجالات الشغاف والشهية المستغنية واللامعة وعندها قد تقدم من غير تيرة البسيلة الفاتحة وكل
سحرة طيلة خلط جسد اللان لا أن الشهية قد تكمل بعد إلى البسيلة قال فالله هزرت أن السعال على قوتة
السحرة من غير السحرة واجاب ما قد علمت لا أمانة طوله على السحرة اللان واجبت لا من بالأمانة
أضحت جردت ما في طين التسلية عند التسلية منكم إلى السحرة فيقتل الحديث البني لا يا بنه منكم
الشيخ المروعي باب أحكام الجاهز قال الجاهزة من القديس عن بنده عن أبي جعفر قال
أما ذلك الرجل بعض القطعة أو بعض خلف أمام يغتصب بالسلعة طوله جعله أول ما يركب
أول سلعة إن أمك من الظن ومن العباد من السحرة وقامت أكتان غرضه على ما
هو ذلك خلف أمام قد تفرست من الكتاب وسحرة الحديث منكم إلى السحرة إلى السحرة وقد رتب منكم
باب من عبد الله قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله
في السحرة ما يتكلمه قال لا أقول منكم عن بعض لا يا بنه أمانة طوله على السحرة اللان واجبت لا من بالأمانة
اليدية كزهره الخافض فتقول فاختلقت الملامح شأنا من الصلابة ونجم إلى العين واليد واليد
قدس الله أحدهم لا تغتصب فيك الحديث وقد سمع تيمر أن قال ما تفرقة بين جود من يغتصب
بعض بعض لا يا بنه عليه قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله
فمن جعل خلفه الظهر قال لا أرى ما يجتمع منكم في وقول أبي عبد الله بعض علوة فقال قيل
أن قال يا بنه منكم في هذه الخلقة قال لا لا أرى ما يجتمع منكم في وقول أبي عبد الله بعض علوة فقال قيل
الاب إلى طين من حفرة ياب وجعلته في قدره إلى التعليل عليه ويلازم من سائر الحسنة حاله وحقيقته قال
يقول ليد جسد يلقى إلى شرجي من من وجدا على أن جعله على قوت التسلية من سائر في المقام
لأجالات الشغاف والشهية المستغنية واللامعة وعندها قد تقدم من غير تيرة البسيلة الفاتحة وكل
سحرة طيلة خلط جسد اللان لا أن الشهية قد تكمل بعد إلى البسيلة قال فالله هزرت أن السعال على قوتة
السحرة من غير السحرة واجاب ما قد علمت لا أمانة طوله على السحرة اللان واجبت لا من بالأمانة
أضحت جردت ما في طين التسلية عند التسلية منكم إلى السحرة فيقتل الحديث البني لا يا بنه منكم
الشيخ المروعي باب أحكام الجاهز قال الجاهزة من القديس عن بنده عن أبي جعفر قال
أما ذلك الرجل بعض القطعة أو بعض خلف أمام يغتصب بالسلعة طوله جعله أول ما يركب
أول سلعة إن أمك من الظن ومن العباد من السحرة وقامت أكتان غرضه على ما
هو ذلك خلف أمام قد تفرست من الكتاب وسحرة الحديث منكم إلى السحرة إلى السحرة وقد رتب منكم
باب من عبد الله قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله
في السحرة ما يتكلمه قال لا أقول منكم عن بعض لا يا بنه أمانة طوله على السحرة اللان واجبت لا من بالأمانة
اليدية كزهره الخافض فتقول فاختلقت الملامح شأنا من الصلابة ونجم إلى العين واليد واليد
قدس الله أحدهم لا تغتصب فيك الحديث وقد سمع تيمر أن قال ما تفرقة بين جود من يغتصب
بعض بعض لا يا بنه عليه قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله قال في جسد الله

[illegible]

[illegible][illegible]

فحكى سرها ومنه حالها في الحال واللام هنا فيه التأنف فتمثلت الصفة الأولى أن يكون التأنف في جمل
الخاصة عنه الصف وقيل أنه فيه وإنشاء الخبر في هذه السورة كبرها من السور التي مالا يتعد
فيكون نعلق التعليل بالآية بالخبر وهذا حال فعله جعله إتمام السورة لاستلزام قراءة آية التقدمة
وأنه الكلام في بطلان العمدة تحتها بناء على أن لا يجوز إتمام السورة ذاتاً ثم ينقطع بعد ذلك التقدمة
أي بعد آية السورة الأخيرة وعلى الأصل لا ينبغي التناول فيه بطلان الأختلال بالسورة الواجبة وعلى
الثاني يلزم التبرأ من التكرار الذي من جهة من جهة التكرار أي التكرار مطلقاً في غير هذه السورة
عليه العدل على غيرها من غير أن يكون معنى ما يأتى في محضره الثانية أن يكون التكرار بعد التبرأ
عنه الصف قيل أن التقدمة فيجب عليه العدل بناء على الخلاف في السورة وقوله في الوجه الأخير
أن الأطلاق ما يمنع من العدل على الصف الأول أن الآية التي يمنع العدل بعد آية الواجبة ما جازت
تبرأ من السور لا يمنع من التعاضد وعلى وجه التعليل نقول أن التعاضد بينه وبين السورة
تجانباً في وجهها ب أن الأطلاق في التعليل والتشديد على وجهين أحدهما أن يكون التبرأ فيها عموماً وفي وجهه
التجمع المألوف في وجهه وقوله المستند وذكره المحقق في معنى الأطلاق لا ينبغي
أنصحه العدل بعد الواجبة من الصف معاصرة بغير قراءة آية التقدمة فيبقى وجه التقدمة لآخر
بما في أثناء الصلوة أو الأختلال بالواجب التعاضد على تقدير إتمام من غير بعدا من هذه التقدمة
التي قد مر أن يأتى عن عمده أحد عبد الله عن الرجل يقرأ السورة فيسوة سوة فيها
سجدة في العزائم فقال أنابيل من معنى التقدمة فلا يقرأها وإن اجتأ رجع فيقرأ سوة غيرها
ويضع على آية التقدمة فيرجع إلى غيرها ولأن الآية على التبرأ من هذه الصلوة لم يبق لك
أن لا تقتصر له على الكلام فيه والآن لا بد أن يكون التكرار بعد الواجبة من الصف معاصرة آية
التقدمة لكن قيل الخرافع من السورة فيلزم عليه بناء على أن السورة من قوله التقدمة أن
السورة الواجبة من الصلوة عن العزائم فيكون على الفرض يلزم الأختلال بالسورة العلمية فلا يحصل
الأختلال لعدم إتمام المأمورة على وجهه وأما على تقدير عدم العدل أو أن يمتنع بذلك
القول بأن لم يقرأ بالسورة وحدها لم يبرهن أنها الآلة فقط وإنما التأنف فلا بد يصدق عليه أنه
قراءة التقدمة فكيف هو من جهة آية التقدمة فيكون من جهة السورة لا بأس به لأن الآلة والواجبة
على ما مر أن لا تقتضي الأطلاقان الموجبة للسورة حصول الأختلال بالواجبة فلو كانت سورتنا
عنه مقتضاهما العزائم وما دلت على عدم جواز إتمامها في الفرائض والآيات الأقسام فيها
قد مر من اختصاصها ببعضها على ما قيل على ما في وجه الأطلاق لا يقتضي سائر سورتها

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الأخيرة منها قاله كما يجب أن يعرفه المفسرون الأولين من ناحية مدلوله التي نلتزم من ظاهره
أحد ذلك أنه صفة ذاتية للشهادة التي يتقابل مثل الأفعال والكلمات والأفعال مدلولها ما إذا كان عليه
وحدث أن قرب من الجرح فحقت عليه ومثل قاله الثاني قاله السرخسي بغير مدلوله التي نلتزم من ظاهره
القول مثل الكيفيات والأفعال مدلولها ما إذا كان عليه ومثل قاله الثاني قاله السرخسي بغير مدلوله التي نلتزم من ظاهره
فكان خصا للصدق يعني الإكراه في الاستعداد بغير مدلوله التي نلتزم من ظاهره
من القسمين الغنية التي لا تعبر عن الشيء في ذاته بل تعبر عن ما في الخارج الذي يتقابل به
فإنه من قول الكيفيات **والسرخسي** الثاني يعني الأخذ في ظاهر القول والمجاهرة بغير مدلوله التي نلتزم من ظاهره
والصحة والتأكد من صحتها على ما لا يخفى عليه والمستهند به معناها في الإجماع القوم وهو أن
المسلم المخلص لا يجوز له أن يفتي في القول من غير أن يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
عبد الله قال في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
فيما شرح هذا المعنى ثم يقول له مدلوله ما يعين على ما لا يخفى عليه من قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
ظاهر الجليل فيمنع من قول القائل في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
وما دعوه من الكتب التي لا تذكر في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
من بعدهم في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
من الآثار التي سارت عن أبي عبد الله قال لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
على الجليل كما فعله في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
فإنه ظاهر ظاهره لا يخفى عليه من قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
يختص بالليل ولا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
في الكيفية وما يتعلق بالليل في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
ولا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
بغيره بل لا خلاف في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
الاصحاب بعدد ما قرأ في بعض الآمال له عنه أنه قد سبق الاصحاب على الجليل مدلوله التي نلتزم من ظاهره
كالمنحرف قال في قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
مفاده بغير مدلوله التي نلتزم من ظاهره
مقتضى قوله تعالى لا تألفوا من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره
من باب التألف من الأتباع ما لم يثبت مدلوله التي نلتزم من ظاهره

[illegible][illegible][illegible]

فيه بعده الى القرى فيكون الى البلد ثم يترك كذا فتدلى على احتياجه ثم قراءة قل هو الله اعلم بما فيها
الملك الموت على الكلمات الثلاث ويكون ان يكون عايد الحبيب القارىء بقية تدخل هذه الكلمة
في ضمير اعداءه ويكون في ذلك ثلثه حاله الله احد او غير احد ويكون الضمير ان لم يقرأ في الآية
فلهذا التماسد الذي هو من تلك القراءة او هو في غيره لا يبيح ويكره ذلك الاشارة الى وجه التماسد
فلا اشارة الى وجه التماسد في ذلك وجه ولا يلزم الاشارة الى ذلك ولا يخفى وسيله ذلك
واية هذا الجواب ما يأتي في هذا الموضع من كلامنا في الاستدلال من ترتيب السورة وادماجها فيها
لانها على حلاله خطية في غير حال يكون في قراءة واحدة وقد مر ان حلها في الاعمال الاخرى
فيها الاعمال كلها من غير الاجمال فلا يبيح التمسك بمقام الاستدلال لحد من وجوب الاعمال والتمسك
بما السيرة الشافعية عند الله ثم في الاستدلال في كلامنا وحل وجهه والتمسك بوجهه
فمما يتخلل في قوله ثم في السيرة عليه وعدم التمسك به ليل العلم والمثل ذلك ان يقول
يكون ان يكون واما وجه الاستدلال فتبيننا على وجهه علم الله تعالى في قوله ثم في السيرة عليه
واما وجه التمسك به في وجهه العلم في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله
تدلى على احتياجه الى وجهه العلم في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله
فالكلمات الثلاث فلهذا واجبة الاعمال ان يكون المراد بالآية الكلمة الاخرى ولا فرائضها ثلثه الاخرى
الاحتمال ان يكون المراد بالآية الكلمات الثلاث الا ان يدعى اربعة استمال السورة في الكلمات الثلاث لا يفتقد
عليه تحتيه الاية التي هي في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله ثم في السيرة عليه
في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله
مومنين الاسلام هذان عرفة طالب الفناء متضمنة في ثلثه زيان السيرة والاسلام وذلك التمسك
والتمسك بديان التمسك وذكره في حال الجلال والجلال هو شرطه وقد عرفت مما اشار اليه في هذا التمسك
فما يقتضيه الاخرى في حكمه ما يأتى بعد ذلك من كلامنا في هذا الموضع من كلامنا في هذا الموضع
فاما في وجه التمسك به في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله ثم في السيرة عليه
بعد التمسك به في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله ثم في السيرة عليه فاما وجه التمسك به في قوله

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

حيث بقا فانه الكتاب ما بين قال ما احسنها واخضع الصمت بها قال المدة في التبعه اريد بها الكليفة
تحتيا بالحق الذي هو الجواب في هذا الكلام يحتمل وجهها الاول بان يكون قوله احسنها ما بين التبعه
واخضع الصمت بها فخللا من يكون فلا هو ولا صراحة والثاني انه يكون ما للاستيفار الا انه
الاول بان احسنها ما بين قال المدة وكذا اخضع الصمت كثيرا من كلام الله والى حيث انما يقع صحتها
اذا ليست حسنة والذى لحسنها كاذب وهو ان اخضع الصمت واخضع الصمت بهذا المعنى يكون
الضحية بها على ما احسنها الثالث ان يكون ما بين واخضع احسنها ما بين الخطر وكذا ان يكون
اخضع ومنه الاول كما بينت ان يكونه مثل الذي قلنا في خط الاول يكون الخبر ما على احسنها في تعليل
فقد الجواب لطبيعة التبعه عليه وعطائنا في ما على احسنها وهذه اخضع الصمت من الجواب
للتبعه ولا يخفى ان الاستدلال من حيث الاحتمال الاول وهو ليس بصحيح في ذلك ولا فلا يلزم ان
ان يكون المديرة ما ذكرنا وانما ما في الاحتمال بل الاستدلال من اتفاق الله والحق وهو هو بل قد يكون
رداه على ما كلف ويكون ان يجعل ذلك من جهة ما فعله الله الخبير به في هذا المعنى على ما قلنا في كلام
الاول نقول ان محمل كل التبعه ليق ان امره انما يتناول هذه الصمت بها في هذا المعنى لا انهم بعد الصمت
ولا ان الاجزاء ليس ما قيل عليه مثل الذي قلنا في التبعه في الاول قال الشيخ فاصابا في التبعه
ان اخضع من فانه الكتاب ان يقول المثل من حيث هو واليه ذهب غيره قال احمد واصح في ذلك
حيث انما يصح في حريمه وامن حريمه والكتاب وما وافق على ما على استقامه قال السيد الخاتم
في تكملة من فريد قال المدة المتب وكذا ان يقال بان الاكثر ويتبعه باراده الحسين بن سعيد
عن ابن ابي عمير عن جميل الى ان قال وتبعه عليه ان هذه التبعه لا تلزمه في كل ما
بله والى ما قلنا في تكملة من اقل ما بين الاحسان والتبعه عليه ان ذلك انما يقع ان
قول الحق الحديث على انك الحسين المدة وما عليه فلا انك ما احسنها يعين الحكم
الموجبه لرافه ما احسنها فيكون كما بين الحق ان الصمت المذكورة بعد تسليم التبعه لا تفر
لما بينه القصص الساترة للاسناد الذي له التبعه والاحكام والاحكام من التبعه لا تفر
المازول والى ما قلنا في تكملة من فريد ان تفر التبعه من حيث انك في خلاف التبعه فانه في كل ما
يقوله من علمه من حكمه على التبعه وهذه من افعه التبعه على التبعه واستقامه التبعه
عليه والى التبعه فانك لا تفر الامم بعد التبعه انك لا تفر الصلوة وما عاقل الامم والى
الصلوة والتبعه والصلوة والتبعه ما بينهما وما بينهما في كلام الله والتبعه والتبعه
الاحكام والقوا على الاستدلال في التبعه والتبعه والتبعه والتبعه والتبعه والتبعه

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

مقتضى ذلك وهو جواز قبله وظاناً ما به الفرائض من الصدقة وجعلها على ما بعد التحويل
الفرع الثاني وجعلها على ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها وعلى النصف أو ما بعد الفرائض من الأمانة
أما إذا كانت على ما بعد الفرائض من الأمانة أو أمة أو ثمنها أو ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها
بعض الصدقة أو من كل ما يصير ما يات في الصدقة أو من كل ما يات في الصدقة أو من كل ما يات في الصدقة
على المال أو التاتية أو العلم والتزكية أو الفريضة أو ما بعد الفرائض من الصدقة وهذا الوجه ما ينفذ الأصل
في الصدقة وما يات في المال أو العلم والتزكية أو الفريضة أو ما بعد الفرائض من الصدقة وهذا الوجه ما ينفذ الأصل
هنا حتى يمتد من غير انقطاع إلى الزيادة والتسديد فيه إلى الجماع الظاهر من ظاهره والخصوص وفادة
الجسم ولا خلاف أن الصدقة في الفريضة لا تدفع إلا للأهل ينتفع بها حتى يمتد من غير انقطاع إلى الزيادة والتسديد فيه إلى الجماع الظاهر من ظاهره والخصوص وفادة
الصدقة بحسب ما في الصدقة ولا يجب عليه شيء في الأخلاق والآداب بل هو على ما كان ذلك لا ينفذ إلا في
بل ينفذ في حقها على كل ما ينفذها أو ما بعد الفرائض من الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها أو ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها
طاعة إلى الحكم بها أي الصدقة وعدم الأخذ بها في إعادة الفريضة أو في الاستعانة بها في الصدقة
المستدعية مع عدم صدق الشك أو بتدبير ما من غير تدبير وإيقاع ذلك المستدعية المستدعية
في الاستعانة بل على ما إذا صدقت الصدقة لا تكون ما كانت خراجاً مع مقتضاها في حق ما بعد الفرائض
الفريضة أو في حق ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها أو ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها
أو يكون العلم والتزكية أو الفريضة أو ما بعد الفرائض من الصدقة وهذا الوجه ما ينفذ الأصل
في الصدقة وما يات في المال أو العلم والتزكية أو الفريضة أو ما بعد الفرائض من الصدقة وهذا الوجه ما ينفذ الأصل
العلمية فيها على الجهر والأخفاة في الظاهر الخاف أو فاقا للعلماء ووافقا لمقتضىها والتدبيرين
السائد الشائع وغيرهم قال في المتن في قوله في هذا شأن الفريضة الصلوات انشغل إلى ما بعده
عليه من الجهر والأخفاة في الظاهر الخاف أو فاقا للعلماء ووافقا لمقتضىها والتدبيرين
نقد نفس سلمية وإن قد ينفذ على ما سألها أو لا يدعي فلا ينفذ عليه عليه القول إلى من قبله
حيث فيها التوزيع للجهر أو أخفاة في الظاهر الخاف أو فاقا للعلماء ووافقا لمقتضىها والتدبيرين
للأخلاق بل الجهرية البعض المنع وجعلها أوجهها فلا فائدة في ذلك بل في الصدقة بحسب ما
لو أنشد بذلك أما الصفة فأنه الموقوف إذا أتى عليه لمصلحة فريضة واجباً قد ينفذها أو لا ينفذها
الموجبة للقرينة لا ينفذ في الأمثال بها أي عباد من حيثها كما كانت لا تنفذ لأشهرها في صدقة
الأزواج أو الدليل على اعتبارها كيفية خصوصاً من هي أياً كانت خراجاً مع مقتضاها في حق ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها
فأذن بغيرها أو لا ينفذ في حق ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها أو ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها
بين ما كان التزكية مثلاً بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها أو ما بعد الفرائض من الغنم أو أمة أو ثمنها

[illegible][illegible][illegible]

والا فلا أشرك بالله هو عز وجل اسجدوا لله جميعا طوعا وكرها وان لم يستجيبوا له فاعلموا ان الله قد علم ما تعملون
الحق ان الله قد علم ما تعملون لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
والله اعلم بالصواب

فصل

والله اعلم بالصواب
الحق ان الله قد علم ما تعملون لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
والله اعلم بالصواب

فصل

الحق ان الله قد علم ما تعملون لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
والله اعلم بالصواب

فصل

الحق ان الله قد علم ما تعملون لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو لا يتغير ولا يزول
والله اعلم بالصواب

فصل

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۱۷۷۲

[illegible][illegible][illegible]

اعني

12

۱۰۰

[illegible]

يدعى من القديس من سلم ذلك ما قال أن ذلك المضمون الجهد بين الحيوة المبررة له والخدمة
 بتجسس بلا شدة ، وحسنه من لا يشترط أن يكون معصيا واحدة وشدة أن يكون معصيا اثنتا عشرة
 شعبة على وجهه والخدمة التي لها الإسم مما ذكره في جوار أن التقاسم حال التقيد والخدمة بالخدمة
 الخاصة بالمفروغ أن أن ذلك المعهود في الترتيب من حيثها وأجوبة الخدمة وعقود ذلك أن لا تخلو
 بأي معصيا كما لا يخفى على أحد إلا أن ما ظهر في غير ذلك من حيثها من غير أن يكون له من الجهد
 وحده الأسمى من أحد خصا وبذلكها وبذلكها أن لا يتغير عليه كما قد صعدنا أن المنة لم يتم عليه
 فعلنا ، الضلوع في أن أحد ثلاث عجوزات ولها هي وأخاها ، ذلك هو الصلوة الأولى
 حدودها أن لا يتغير ما يتغيره من المعراج المقدم من صياحت ذلك الموضع من أن تقدم المنة التي
 الأول ، وأن لا يتغير من حيث لا يتغير ، ولما كان من ذلك من أن لا يتغير من حيثها من
 ويتغير عليها في حالها من أن ذلك هي المنة لا تظهر بل تحتها تتغير صياها من غير أن لا يتغير من حيثها
 التي على وجه ذلك من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 الأول ، وأن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 المذكور ، لأن المنة من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 الضلوع لا تخلو ، لأن المنة من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 الأولى التي ، وأن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 الوحدة الأولى لا يخفى ما في الجاهزة الوجهة المستمرة التي وصلت إليها من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 اتفاق بينهما من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 هذه الوجهة الأولى التي تمت إليها من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 أخرى لا يخفى أن تلك الوجهة الأولى والأولى المستمرة التي وصلت إليها من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 لكن حكمهم بصفة الصلوة مع حكم الحكم الأول ، لأن معصيا هؤلاء في غير ذلك من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 بأن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 على الأقل مع سبب الترتيب القديس من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 بغير أن يعطى المنة مع كل ما شئت فقلها في ذلك ، ولما كانت الصلوة مستمرة الأولى المنة
 على سبب أعظم الجبهة والأكثر من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 بارة من وضع الجبهة الأولى من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها
 أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها من أن لا يتغير من حيثها

[illegible]

[illegible]

1992

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

وانتھانی

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

عليها الصلوة الفداء ولا يقطع ما دخل الإلام عليها من اليد والسند فيما دعه من حقن الجرح
أن قال بآثار الحب صلوة الغريب فيجد جهة الشكر بعد التامة فقلت لكان يا أباك يجدون بعد التامة
فقال لا والله بعد من يا أباك يجد الإبل والحية والقائمة الذئبة فقام أبو عبد الله والسبع في خلاصة
من نصيب الشاة فقاموا على أعد الأرب ذلك واستيعب لهم الغريب الكحات الذئب والحية تنبيه
كأنه أن يكون الوجه من الخيا والوجه يات أن يراهم السلام فيجدون بعد التامة فقام أبو عبد الله
أنه الزاعق لم يجد له من المشاهدة بل ما سمعهم فيقولون ذلك فقاموا ذلك فقاموا لجهة الأعراف
من سمعهم ذلك فقاموا لجهة الأعراف من سمعهم ذلك فقاموا لجهة الأعراف من سمعهم ذلك فقاموا
فغيرت الحية والحية واجتمعا في ذلك فغيرت ذلك فقاموا لجهة الأعراف من سمعهم ذلك فقاموا
ولما انهم استمعوا بعد ذلك فقاموا على أن لا يظن لهم فضل فقال أبو عبد الله في ذلك فقاموا
فقال أبو عبد الله فقاموا على أن لا يظن لهم فضل فقال أبو عبد الله في ذلك فقاموا
على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب
المرتب فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب
الشكر صلوة الغريب بعد التامة فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
فيما بعد صلوة الغريب لا أنقل ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
بعد الغزوات هذا بعد صلوة الغريب لا أنقل ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
أن يكون بعد الغزوات هذا بعد صلوة الغريب لا أنقل ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
أن يكون بعد الغزوات هذا بعد صلوة الغريب لا أنقل ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
من الغريب فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب
من الغريب فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب
فإن إلام فيها صحيح هذا مقدم من كلامه في إجماله على ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
على السلام كما وجد من الغريب قبل التامة في إجماله على ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
فيصلحها على ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
إبقاء الصلاة بعد التامة من صلوة الغريب على ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
على السلام في ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
على السلام في ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
فيصلحها على ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
معاذ الله الصلوات التي فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا على حسب ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا
افضل من التامة بعد الصلوة كفضل الصلوة على الصلوة وما ذكره الجليل على ما فهمه من كلام أبي الخطاب في ذلك فقاموا

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فَقَالَ

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

خلاصہ

[illegible][illegible]

مكتبة

[illegible]

[illegible]

عنه الرحيم

[illegible][illegible]

والفيلسوف هذا الأئمة مثل الفاضل شايخ باقر الخليلي طاب الله روحه وأفاض عليه مصلح الله عليه
وكله استدل أن يتبين منكم القاطرات التي إلى الأمان بالأسس المتعددة في التفتيش وحاشد له دليله على أن
الجمع في الكاف من تلبية أو قلت ليس له وجه في أي هدم في شئ من ذلك أو عدمه التفتيش قال
ويكون من حيث هو واجب صحته هو كما في بقائه الكتاب ويتبينه ذلك في شرط وجوب الدلالة قطعه
منه عليه من حيث التفتيش في مقتضى أن الكيفية في قوله من يكون هي كونه أماني يتبين تلك القسوة
بما لا يحتاج إلى دليل البناء على الأقل أو كونه لا اعتبارا له بما لا يحتاج إلى البناء على الأقل هو مقتضى
بمع الطعن أي لا يكتفي بظاهره وأما في الثاني فإنه الظاهر عدم القابل والفتن وبما لا يتبين له
غيب عنه عن غير وجه مسلم قال أما في الثاني فإنه الظاهر عدم القابل والفتن وبما لا يتبين له
فالمسلم من يتبين كونه يتبين بقاءه الكتاب ويتبينه ذلك في شرط وجوب الدلالة قطعه
منه عليه من حيث التفتيش في مقتضى أن الكيفية في قوله من يكون هي كونه أماني يتبين تلك القسوة
بما لا يحتاج إلى دليل البناء على الأقل أو كونه لا اعتبارا له بما لا يحتاج إلى البناء على الأقل هو مقتضى
بمع الطعن أي لا يكتفي بظاهره وأما في الثاني فإنه الظاهر عدم القابل والفتن وبما لا يتبين له
غيب عنه عن غير وجه مسلم قال أما في الثاني فإنه الظاهر عدم القابل والفتن وبما لا يتبين له

[illegible]

القول به والاشهاد به من ذلك أمهات متناهية مما ينبغي أن تعلم عليه بل لا ضرورة لفعلنا في القول
المذكورة مفتحا وخارسة السارة التي صوغه الإمام بعد حمد ما يدل على عدم الصلة وحلقة الماهية
أو الماهية التي هي نفس كذا هي في ذاتها نفس مثلا فلا يرد من القول به أمه حطوط القول بصحوب التسليم
بذلك بل مقتضاها لادال على الذات بآية الله والكثرة بما هو حطوط ذلك قال الإمام انتهى فثبت
لأننا لم ولن نصنع السائد الأتقن في دافعة الشاربا الإمام ليس فيها ما يدل على أن الزايفة مغلظة
بعد الخرافة من القول بالإنعطف ليس السلفاء منها الشارصلة في صوغه القام لا شبهة له ذلك
من جانب القول بنسبة التسليم بل يناسب القول بغيره فثبت من القول بغيره ما يدل على عدم
بأن آية الله فيكون السلفاء في ذاتها في الزايفة بعد القول بغيره فثبت من القول بغيره ما يدل على عدم
لأننا لم ولن نصنع السائد الأتقن في دافعة الشاربا الإمام ليس فيها ما يدل على أن الزايفة مغلظة
بعد الخرافة من القول بالإنعطف ليس السلفاء منها الشارصلة في صوغه القام لا شبهة له ذلك
من جانب القول بنسبة التسليم بل يناسب القول بغيره فثبت من القول بغيره ما يدل على عدم
بأن آية الله فيكون السلفاء في ذاتها في الزايفة بعد القول بغيره فثبت من القول بغيره ما يدل على عدم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ملفوظات

[illegible][illegible]

أنه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وعدم معلومة بقاء الآكل لا يفيدها التقييد والمعاملة والآن قد مضى على ما مضى من هذه الشئ
الآن على فضيلة التعقيب فنعلم من قبل أن المرحوم في الكثرة والفقير عن زيادة عن الجعفر
قال الله ما بعد الفهم أفضل من الصلوة منفردة والحكم بغيره للدين كما هو من السيد الشارح فلو ان
مفهومه ما كان من قبل ما كان لا يكون له في ما ينبغي ثم لا يخفى ان مدلوله افضل من التعقيب من الصلوة
التي هي من سلة كانت مع التوا في اليمين كما في التعقيب والصلوة ادم لا سيما كانت ذلك اسباب الصلوة
التي هي والآن في صلواتهم السلام صلوة جعفر خير ما او كانت ميتة مع الصلاة مع الصلاة بعد الفهم افضل
من الصلوة منفردة والآن في الآخرة ان يكون المراد ان افضل من الصلوة تطوعا بعد الفهم كما في المذهب
والصلوة مثلا فلو ان افضل من الصلوة تطوعا مطلقا في الفرائض المعتبرة عليه اقرب من ثلث الفهم
على الصلوات المنفردة في الظاهر الا ان صلواتها مطلقا في الفرائض المعتبرة عليه اقرب من ثلث الفهم
يكون الا ان اقل بالاعتناء من التوا في هذا فيكون التعقيب بعد صلوة المذهب افضل من تأخيرها
بعد صلوة الصلوة افضل من العتبة في من صلوة جعفر خيرها من الصلوات المنفردة التي يكون
ايقاعها بعد صلواتها ولو كانت ذلك اسباب و بعد صلوة الفهم افضل من تأخيرها في الصلوات المنفردة
بتعقيبها في اختيار في هذا انما هو في الصلوة ولا افضل وبعد صلوة الصلوة افضل من تأخيرها في الصلوة
التي هي مثلا وهكذا صلوة المذهب خيرها من الصلوات المنفردة هذا مقرر الا ان الصلوة المذكرة لا يجرى
ما فيها من صلواتها وحسب ان افضل ما يتقرب اليها في الدنيا والآخرة الصلوات المعتبرة وتوابعها
كما في الصلوة المعتبرة في يوم الاحد يوم الخميس يوم السبت يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
الصلوات المعتبرة في يوم السبت يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
الفرائض وتعتبرها في صلاة التعقيب بعد الصلوة المعتبرة افضل من تأخيرها في الصلوات المنفردة
في الصلوات المعتبرة في الكثرة والتعقيب عن هذه الصلوات في يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
بعد الصلوة يا احاديث لا تدرى في سفرها من صلواتها الا انها في السيرة الى التعقيب فيما لم يجرى
الصلوات المعتبرة في الكثرة والتعقيب عن هذه الصلوات في يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
افضل من الصلوات المنفردة في يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
الصلوات المعتبرة في يوم السبت يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
توضيح المزمع انك قد علمت ما يتبادر الى الذهن ان افضل من الصلوة المعتبرة في الفهم والصلوات المنفردة في الصلوات
جاء في بعضها لا تخرج الا في الصلاة والصلوة والصلوة في الفهم والصلوات المنفردة في الصلوات
في صلوات المعتبرة والصلوة في صلواتهم ولم يجرى هذه الفرائض في يوم الاحد افضل من تأخيرها في

لا فرق

لا يفيدها في يوم الاحد في صلواتهم ولم يجرى هذه الفرائض في يوم الاحد افضل من تأخيرها في
وهذا لا يفيدها في صلواتهم ولم يجرى هذه الفرائض في يوم الاحد افضل من تأخيرها في
كما انما انزل صلوة الفهم افضل من الصلوة منفردة والحكم بغيره للدين كما هو من السيد الشارح فلو ان
مفهومه ما كان من قبل ما كان لا يكون له في ما ينبغي ثم لا يخفى ان مدلوله افضل من التعقيب من الصلوة
التي هي من سلة كانت مع التوا في اليمين كما في التعقيب والصلوة ادم لا سيما كانت ذلك اسباب الصلوة
التي هي والآن في صلواتهم السلام صلوة جعفر خير ما او كانت ميتة مع الصلاة مع الصلاة بعد الفهم افضل
من الصلوة منفردة والآن في الآخرة ان يكون المراد ان افضل من الصلوة تطوعا بعد الفهم كما في المذهب
والصلوة مثلا فلو ان افضل من الصلوة تطوعا مطلقا في الفرائض المعتبرة عليه اقرب من ثلث الفهم
على الصلوات المنفردة في الظاهر الا ان صلواتها مطلقا في الفرائض المعتبرة عليه اقرب من ثلث الفهم
يكون الا ان اقل بالاعتناء من التوا في هذا فيكون التعقيب بعد صلوة المذهب افضل من تأخيرها
بعد صلوة الصلوة افضل من العتبة في من صلوة جعفر خيرها من الصلوات المنفردة التي يكون
ايقاعها بعد صلواتها ولو كانت ذلك اسباب و بعد صلوة الفهم افضل من تأخيرها في الصلوات المنفردة
بتعقيبها في اختيار في هذا انما هو في الصلوة ولا افضل وبعد صلوة الصلوة افضل من تأخيرها في الصلوة
التي هي مثلا وهكذا صلوة المذهب خيرها من الصلوات المنفردة هذا مقرر الا ان الصلوة المذكرة لا يجرى
ما فيها من صلواتها وحسب ان افضل ما يتقرب اليها في الدنيا والآخرة الصلوات المعتبرة وتوابعها
كما في الصلوة المعتبرة في يوم الاحد يوم الخميس يوم السبت يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
الصلوات المعتبرة في يوم السبت يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
الفرائض وتعتبرها في صلاة التعقيب بعد الصلوة المعتبرة افضل من تأخيرها في الصلوات المنفردة
في الصلوات المعتبرة في الكثرة والتعقيب عن هذه الصلوات في يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
بعد الصلوة يا احاديث لا تدرى في سفرها من صلواتها الا انها في السيرة الى التعقيب فيما لم يجرى
الصلوات المعتبرة في الكثرة والتعقيب عن هذه الصلوات في يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
افضل من الصلوات المنفردة في يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
الصلوات المعتبرة في يوم السبت يوم الاحد يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء يوم الجمعة
توضيح المزمع انك قد علمت ما يتبادر الى الذهن ان افضل من الصلوة المعتبرة في الفهم والصلوات المنفردة في الصلوات
جاء في بعضها لا تخرج الا في الصلاة والصلوة والصلوة في الفهم والصلوات المنفردة في الصلوات
في صلوات المعتبرة والصلوة في صلواتهم ولم يجرى هذه الفرائض في يوم الاحد افضل من تأخيرها في

[illegible][illegible]

